

الوقف والابتداء وأثرهما في بلاغة المعنى القرآني

د. سليمان العميرات*

تاريخ قبول البحث: ٢٠١٩/٣/١٠م

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٨/١٢/٢م

ملخص

يدرسُ هذا البحثُ ظاهرةَ الوقفِ والابتداءِ وأثرهما في توجيه معاني القرآن الكريم، وقد بدأته بمدخل يُعرِّفُ الوقفَ، ويبيِّنُ أهميته في تجلية المعاني، ثم تكلمتُ على عناية علمائنا بدراسة الوقف، ثم توقفتُ عند إغفالِ القارئِ لضوابطِ الوقفِ والابتداءِ (أو ما يُسمَّى بالوقفِ القبيح)، وأثر ذلك في إيهام السامعِ غيرِ المعنى المراد، وبعدها أشرتُ إلى تقننِ القارئِ المُتدبِّرِ ذي الدَّوقِ البلاغيِّ في بعضِ الوقوفِ بما تحتملُه الألفاظُ من المعاني المتعدِّدة (الوقف الكافي)، وأثر ذلك في إثراء الدلالة، ثم توقفتُ عند تحقيقِ الوقفِ والابتداءِ (أو الوقفِ التام)، وأثره في عصمةِ المتلقِّي من الوقوعِ في الوهم. ثم ختمتُ بنتيجةِ البحثِ.

الكلمات المفتاحية: الوقف، الابتداء، بلاغة، معنى، القرآن، التفسير.

Abstract

This research examines the phenomenon of Stopping and Starting and their effect in guiding the meanings of the Holy Quran. I started with an introduction that defines the Stopping, and shows its importance in the clarification of the meanings. Then I spoke about how our scholars took special care while studying the Stopping. Then talked about when the reader ignores the rules of Stopping and Starting (or the so-called Unfavorable Stopping), and its effect in misleading the listener into understanding the wrong meaning. Afterwards, I talked about the how the experienced reader who possesses high rhetorical decency would change and maneuver the use of some Stoppings, especially when the sentences can handle more than one meaning according to where the Stopping is happening (Sufficient Stopping), and its effect on enriching the underlying meanings. I then talked about obligatory Stopping and Starting (Complete Stopping), and its effect in the protecting the listener from misunderstanding. Finally, I finished with the conclusion of the research.

Keywords: Stopping, Starting, Eloquence, Meaning, Quran, Interpretation.

المقدمة.

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:
فإن معرفة الوقف والابتداء من علوم القرآن الكريم، ولا يجوز أن يغفل البلاغي عن لطائف هذا العلم، وأثاره في المعاني؛ إذ القارئ غير البلاغي ينبغي له معرفة الوقف والابتداء ومراعاهما في قراءته؛ لهما من أثر في تحديد المعنى وتوجيهه. فكيف بالباحث في علوم العربية أو الشريعة!

* أستاذ مساعد، كلية الآداب، جامعة قطر.

مشكلة البحث.

بالاستناد إلى ما سبق، إن مشكلة البحث تتمثل في دراسة الأثر السلبي للوقف القرآني الذي لا يراعي المعنى، فيغيّر دلالاته، وربما يفسده، وبالمقابل دراسة الأثر الإيجابي للوقف الذي يراعي معنى الآيات ومقاصدها. والمشكلة أن الطالب يتخرج في قسم اللغة العربية وآدابها في كليات الآداب ولم يدرس قطً مبحث الوقف والابتداء في القرآن الكريم، وربما نرى ذلك في بعض كليات الشريعة أيضاً.

وكم من وقفٍ أتى به في غير موضعيه فأفهم السامع غير المراد!

وتحاول هذه الدراسة أن تجيب عن الأسئلة الآتية:

- ١- ما مدى العلاقة بين علم البلاغة وعلم الوقف والابتداء؟
- ٢- ما الضوابط المعتمد عند القراء في اختيار مواضع الوقف في القرآن الكريم؟
- ٣- ما أنواع الوقوف الصحيحة والخاطئة، وما أثر كل منها في توجيه المعنى القرآني؟
- ٤- ما مدى التأثير والتأثير المتبادل بين علم الوقف والابتداء وعلم التفسير؟

أهمية البحث.

تبرز أهمية هذا البحث من الأثر الذي تتركه الوقوف القرآنية في التفسير وفي الإعراب معاً، وفي توجيه دلالات الآيات القرآنية، وما ينتج عن ذلك من لطائف بلاغية. وكذلك لأثر الوقف الصحيح في عصمة المتلقي من الوهم في فهم المعنى المراد. وعليه فإن أهمية هذا البحث في تركيزه على النقاط الآتية:

- ١- تأصيل مفهوم الوقف والابتداء أو الفصل والوصل عند العرب، خارج النص القرآني.
- ٢- بيان أثر مراعاة الوقف والابتداء في إزالة الإيهام في الأداء اللغوي عند العرب.
- ٣- إظهار عناية علمائنا بدراسة ظاهرة الوقف والابتداء من جهات متعددة.

أهداف البحث.

١. تأكيد العلاقة الوثيقة بين علم الوقف والابتداء وعلم التفسير.
٢. بيان الصلة بين علم البلاغة وعلم الوقف والابتداء في القرآن الكريم، الدعوة إلى إدراج موضوع الوقف والابتداء في مباحث المعاني.
٣. التنبيه على مخاطر إغفال ضوابط الوقوف القرآنية، وأثرها في إفساد المعنى القرآني.
٤. لفت الانتباه إلى المساحة التي يعطيها الوقف الكافي (التجاذب) للقارئ؛ كي يتقن في الوقوف في الآية نفسها؛ وفق ما يراه من التفسيرات المتنوعة للآية القرآنية.

منهجية البحث.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ بغرض تحقيق أهداف البحث؛ لذا:

- ١- سيعتمد البحث في تحديد الإطار النظري لهذه الدراسة على المصادر العربية القديمة في باب الوقف والابتداء. وذلك

- تكوين إطار فكري للبحث، ينطلق منه الباحث لتحديد المفاهيم المتعلقة بالموضوع.
- ٢- وبالنسبة للجانب التطبيقي، فسوف يتم من خلال دراسة عينة من الوقوف القرآنية، من أنواع مختلفة: (الوقف القبيح، والوقف الكافي، والوقف التام) واستخلاص النتائج منها.

مخطط البحث.

- **المطلب الأول:** أهمية الوقف والابتداء في الكلام.
- **المطلب الثاني:** عناية علماءنا بالوقف والابتداء.
- **المطلب الثالث:** علاقة الوقف والابتداء بالمعنى.
- **المطلب الرابع:** أنواع الوقف، وأضره.
- **المطلب الخامس:** الوقف القبيح وأثره في إيهام المتلقي.
- **المطلب السادس:** التجاذب (الوقف الكافي) وأثره في إثراء الدلالة.
- **المطلب السابع:** تحقيق الوقف، وأثره في الاحتراس من إيهام السامع غير المراد.

الدراسات السابقة.

تتقسم الكتب والمصادر حول الموضوع إلى قديمة وحديثة، وسنورد بعضاً من كل منهما:

- (أ) **من المصادر القديمة:**
- أ- **الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ**، لأبي جعفر الكوفي الضريّر (ت ٢٣١هـ)، تحقيق: محمد خليل الزروق، مركز جمعة الماجد للتراث - دبي، ط١، ٢٠٠٢م.
- ب- **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ**، لأبي بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧١م.
- ج- **القطع والانتاف**، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن المطرودي، دار عالم الكتب، السعودية، ط١، ١٩٩٢م.
- د- **المكتفى في الوقف والابتداء**، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: د. يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٧م.
- هـ- **علل الوقوف**، لأبي عبد الله السجاوندي (ت ٥٦٠هـ)، تحقيق: د. محمد العبيدي، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ٢٠٠٦م.
- و- **منار الهدى في بيان الوقف والابتداء**، لعبد الكريم الأشموني (ت ١١٠٠هـ تقريباً)، علق عليه: شريف العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
- وهذه المصادر إجمالاً درست ظاهرتي الوقف والابتداء من حيث التعريف والأنواع والأقسام وأوردت كلّ التفاصيل التي يحتاجها طالب العلم الشرعي؛ ودراستنا هذه استفادت من هذه المصادر كلّ الاستفادة، ولكنها أرادت تسليط الضوء أكثر على الناحية الأدبية واللغوية.

(ب) من الدراسات الحديثة:

- أ- سلسلة دراسة الوقف والابتداء، إعداد: جمال القرش، وهي في ثلاثة أجزاء: (الوقف الاختياري في القرآن الكريم)، و(الوقف اللازم في القرآن الكريم)، و(الوقف على كلاً وبلى في القرآن الكريم)، الدّمَام، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢٥هـ. وهو كتاب تعليمي، يعتني بالمصطلحات، والأمثلة التطبيقية، وفيه تدريبات وأسئلة للقارئ. وفيه تفصيل ووضوح يساعد على التعلّم.
- ب- تطوّر علم الوقف والابتداء في التدوين والكتابة وضبط المصاحف (دراسة موضوعية تطبيقية)، د. ثابت أحمد أبو الحاج، وعبد الإله محمد ناصر هازع، مجلة كلية الشريعة جامعة قطر، العدد: ١، ٢٠١٤م. تناول الباحثان في هذه الدراسة مفهوم الوقف وأنواعه، مع التذكير بأن هذا العلم وفوائده ومعرفة الأدلة على مراعاته من الكتاب والسنة والاجماع، وعرفا بعلماء هذا الفن وجهودهم، والتي أدت لتطور علم الوقف والابتداء، وقد قام الباحثان بعمل دراسة مقارنة - في المبحث الثالث - عن طريق عمل جداول توضيحية لسورة الفاتحة والآيات الأولى من سورة البقرة - بيّنا فيها المواضع التي اختلفت فيها المصاحف، وتنوعت فيها أقوال علماء الوقف، مع ذكر نوع الوقف عند كل منها، مع المقارنة بين أقوال علماء هذا الفن، زيادة في الايضاح والتفصيل والترتيب، وسلك الباحثان المنهجين الاستقرائي الموضوعي، والمنهج التطبيقي؛ من خلال ربط الجانب العلمي النظري بالجانب التطبيقي.
- ج- ظواهر لغوية في الوقف والابتداء (دراسة نحوية صوتية دلالية)، د. محمود الحريّات، مجلة "جيل" للدراسات الأدبية والفكرية، العدد: ١٣، ٢٠١٥م. ناقش الباحث علاقة الوقف والابتداء بالنحو، وبالصوت، وبالدلالات، ورأى أنه لا يجوز الفصل بين هذه العلوم في أثناء دراسة الوقف. وقد أشار الباحث في مناقشة هذه القضايا إلى الوجوه الإعرابية الناجمة عن القراءات، بالإضافة إلى العلاقة بين الوقف والابتداء من جهة، والعلاقة بين هذا العلم وعلم التجويد من جهة.
- د- أثر الوقف والابتداء في التوجيه النحوي للقراءات القرآنية، سماح علي حيدة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٣م. بدأت الباحثة بتأسيس نظري للبحث يتناول الوقف والابتداء وكذا القراءات القرآنية، ثم قسمت أبواب البحث بحسب أقسام النحو العربي: كالأسماء، والأفعال، والضّمائر، والأحرف.

المطلب الأول: أهمية الوقف والابتداء في الكلام.

بدايةً لا بدّ لنا من القول بأنّ مصطلحات (الوقف، والقطع، والسكّت) كانت تُستعمل بمعنى واحدٍ غالباً في مُصنّفات العلماء الأقدمين، إلّا أنّ العلماء المتأخّرين فصلوا هذه الأنواع ومازوا بعضها من بعض، كما فعل ابنُ الجَزَرِيّ (ت ٨٣٣هـ)^(١). وللوقف تعريفاتٌ عدّة، منها قولُ ابنِ الجَزَرِيّ: «والوقفُ: قطعُ النَّفسِ زماناً يُتَنَفَّسُ فيه عادةً؛ بنيةً استئنافِ القراءة، إمّا بما يلي الحرفَ الموقوفَ عليه، أو بما قبله لا بنيةً الإعراضِ، ويأتي في رؤوس الآي وأوساطها، ولا يأتي في وسط الكلمة، ولا فيما اتّصلَ رسماً، ولا بدُّ من التَّنَفُّسِ معه»^(٢).

ولا بدُّ للوقوف والابتداءات أن تتفقَ مع وجوه التفسير الصحيح، واستقامة المعنى، وصحة اللغة ممّا يقتضيه علم النحو والبلاغة خاصّة؛ لتتحقق الغاية من قراءة القرآن الكريم، وهي الفهم والإدراك والتدبّر الذي أمرنا به تعالى في قوله: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]، وقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤]، ولتدوَّق بلاغته، ومعرفة مواطن إجازته البياني؛ لذا اشترطَ حدائقُ هذا الفنّ «ألا يكونَ ذلك الوقفُ ممّا يُخلُ بالمعنى، أو

يُخَلُّ بِالْفَهْمِ؛ إذ بذلك يظهر الإعجاز، ويحصل القصد»^(٣).

وليس يخفى على أهل العلم ما للوقف والابتداء من أثر في الفهم والإفهام اللذين في فكهما تدور البلاغة العربية كلها، وبمعرفة ما يؤمن الاحتراز عن الوقوع في إيهام السامع أو الإلباس عليه.

ويؤكد هذا ما صحَّ عن رسول الله ﷺ أنه نهى الخطيب لما قال: (مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشِدَ، وَمَنْ يَعِصِهِمَا). ووقف.

فقال له الرسول العربي: «بئس خطيب القوم أنت!، قُلْ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ غَوَى»^(٤).

وما استنكاره ﷺ هذا الوقف القبيح إلا لأن الخطيب جمع حال من أطاع ومن عصى، ولعله أوهم سامعه غير المراد، فضلاً عن جمعه بين رسول الله ﷺ والله جل ذكره في ضمير واحد، والتأدب مع رب العالمين يُملي عليه أن يقول: (ومن يعص الله والرسول..).

وقد علّق الأشموني (ت نحو ١١٠٠هـ) بقوله: «ففي الخبر دليل واضح على كراهة القطع، فلا يجمع بين من أطاع ومن عصى، فكان ينبغي للخطيب أن يقف على قوله: فقد رَشِدَ، ثم يستأنف: ومن يعصيهما فقد غوى، وإذا كان مثل هذا مكروهاً مستقبحاً في الكلام الجاري بين الناس فهو في كلام الله أشد كراهةً وقُبْحاً، وتجنُّبه أولى وأحقُّ»^(٥).

ومشهوراً عند أهل البلاغة قصة أبي بكر الصديق ﷺ حين قال لرجلٍ معه ناقه: أتبيعها؟ فقال: لا عافاك الله، فقال له: «لا تقل هكذا، ولكن قل: لا، وعافاك الله»^(٦).

ورويت القصة أيضاً على أن الصديق ﷺ مرَّ برجلٍ بيده ثوب، فقال له: أتبيع هذا الثوب؟ فقال: لا رحمك الله. فقال الصديق: قد قومت ألسنتكم لو تستقيمون، ألا قلت: لا، ورحمك الله»^(٧).

وقد ذكر ابن حجة الحموي (ت ٨٣٧هـ) أن أبا الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) قال: روي عن أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب ﷺ أنه قال لرجلٍ أعرابي: أكان كذا وكذا؟ فقال: لا أظال الله بقاءك. فقال عمر ﷺ: قد علمت فلم تتعلموا!!، هلاً قلت: لا وعافاك الله»^(٨).

ومنه ما حكى أن المأمون قال ليحيى بن أكرم: هل تغديت؟ قال: لا، وأبى الله أمير المؤمنين. فقال المأمون: ما أظرف هذه الواو، وأحسن موقعها!^(٩)

ومثل هذه الأخبار أمانة على أن العرب حرصت على مراعاة الوقف والابتداء في أداء عبارتها؛ لوعيتها بأثره في إيهام السامع غير المراد، ومن الممكن القول: إن مراعاة الوقف والابتداء في الكلام من أهم مزيلات الإيهام في الأداء اللغوي عند العرب.

بل إن الأمام كلها تكاد تعي ما لهذه الميزة اللغوية من أثر في الحدوث الكلامي وما ينتج عنه من مدلولات؛ وقد ذكر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) أنه لما سئل رجلٌ من الفرس ما البلاغة؟ قال: «معرفة الفصل من الوصل»^(١٠).

المطلب الثاني: عناية علمائنا بالوقف والابتداء.

قد رأينا -آنفاً- عناية بعض الأمام بهذه الظاهرة: (الفصل والوصل، أو القطع والانتناف، أو الوقف والابتداء)، وعدَّهم إياها رأس البلاغة في الكلام التواصلي وفي الأحداث المنطوقة المتبادلة بين البشر، أفلا نريد من المسلمين -بعد كل هذا- أن يراعوا هذه الميزة في كلام الله تعالى؟

لذا، قد نهض أسلافنا من العلماء للعناية بهذا المبحث البلاغي؛ بدافع لغوي لضمان سلامة المعنى في المخاطبات كما

كُلُّ الأُمَّمِ، يُضَافُ إِلَيْهِ بِاعْتِثٍ دِينِيٍّ هُوَ حِفْظُ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَعَانِيهِ مِنَ الاِشْتِبَاهِ أَوْ الإِفْسَادِ، وَمُرَاعَاةُ الْمَعْنَى لِمُقْتَضَى الْحَالِ وَالْقَرَانِ وَالسِّيَاقِ، وَفِيهِ مُرَاعَاةٌ لِلنَّظْمِ «الذي هو أُمُّ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، وَالْقَانُونُ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ التَّحْدِي، وَمُرَاعَاةُ أَهْمِّ مَا يَجِبُ عَلَى الْمَفْسَّرِ»^(١١) وَهَذَا لُبُّ الْبَلَاغَةِ.

لِذَا فَقَدَ حَظِيَّ الْوَقْفُ وَالِابْتِدَاءُ بِعِنَايَةِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمَفْسَّرِينَ وَالْقُرَّاءِ وَالنَّحْوِيِّينَ حَتَّى أَضْحَى عِلْمًا قَائِمًا بِرَأْسِهِ، وَأُفْرِدَتْ لَهُ الْكُتُبُ الْخَاصَّةُ ابْتِدَاءً مِنْ أَوَائِلِ الْقَرْنِ الْهَجْرِيِّ الثَّانِي، وَقَدْ أَحْصَى مُحَقِّقُ كِتَابِ (المُكْتَفَى فِي الْوَقْفِ وَالِابْتِدَاءِ) نَحْوًا مِنْ ثَمَانِينَ مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي صُنِّفَتْ مِنْذُ بَدْءِ التَّأْلِيفِ فِي هَذَا الْعِلْمِ حَتَّى أَيَّامِنَا.

وَإِنَّ عِلْمَ الْوَقْفِ وَالِابْتِدَاءِ -وَإِنْ كَانَتْ غَايَتُهُ بِلَاغِيَّةً بِالذَّرْجَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهَا تَسْعَى إِلَى مُطَابَقَةِ الْكَلَامِ لِلْمَقَامِ- إِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ الْبَلَاغِيُّونَ فِي كَلَامِهِمْ عَلَى الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ، وَيُسْهِمُ فِيهِ الْمَفْسَّرُونَ؛ كَأَبِي حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيِّ (ت ٧٤٥هـ)، وَالسَّمِينِ الْحَلَبِيِّ (ت ٧٥٦هـ)، وَالشَّهَابِ الْخَفَاجِيِّ (ت ١٠٦٩هـ) الَّذِينَ أَبْرَزُوا صِلَةَ الْوَقْفِ بِالْإِعْرَابِ فِي ضَوْءِ النَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى، وَيُسْهِمُ فِيهِ عُلَمَاءُ الْقِرَاءَاتِ وَالتَّجْوِيدِ، وَالتَّلْغِيُونَ، فَهُوَ عِلْمٌ لَا يُحِيطُ بِهِ إِلَّا مُقْتَدِرٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَلِذَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ (ت ٧٩٤هـ): «وَهَذَا الْفَنُّ مَعْرِفَتُهُ تَحْتَاجُ إِلَى عُلُومٍ كَثِيرَةٍ»^(١٢)، وَاسْتِفَاضَ فِي بَيَانِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي فِقْرَةٍ بِعَنْوَانِ: (حَاجَةُ هَذَا الْفَنِّ [أَي: الْوَقْفِ] إِلَى مَخْتَلَفِ الْعُلُومِ)^(١٣).

وَفِي ذَا يَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ مُجَاهِدٍ (ت ٣٢٤هـ) صَاحِبُ السَّبْعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ: «لَا يَقُومُ بِالتَّمَامِ فِي الْوَقْفِ إِلَّا نَحْوِيٌّ، عَالِمٌ بِالْقِرَاءَاتِ، عَالِمٌ بِالتَّفْسِيرِ وَالْقَصَصِ... وَعَالِمٌ بِاللُّغَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ...»^(١٤).

وَمِنْ أَوْجِهٍ عِنَايَتِهِمْ بِهَذَا الْعِلْمِ قَوْلُ أَبِي بَكْرِ الْأَنْبَارِيِّ (ت ٣٢٨هـ): «وَمِنْ تَمَامِ مَعْرِفَةِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَمَعَانِيهِ وَغَرِيبِهِ مَعْرِفَةُ الْوَقْفِ وَالِابْتِدَاءِ فِيهِ، فَيَنْبَغِي لِلْقَارِئِ أَنْ يَعْرِفَ الْوَقْفَ التَّامَّ، وَالْوَقْفَ الْكَافِيَ... وَالْوَقْفَ الْقَبِيحَ»^(١٥)

وَمِثْلُ هَذَا الْقَوْلِ كَثِيرٌ فِي كُتُبِ السَّلَفِ، وَمُضْمُونٌ مُجْمَلٌ يُوَكِّدُ أَنَّ مَعْرِفَةَ الْوَقْفِ وَالِابْتِدَاءِ آلَةٌ مِنْ آلَاتِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْرَعَ بِتَفْسِيرِ الذِّكْرِ الْحَكِيمِ مَنْ لَا يُمَيِّزُ مَوَاضِعَ الْوَقْفِ مِنَ الْابْتِدَاءِ، وَلَا يَتَلَمَّسُ أَسْرَارَهَا الْبَلَاغِيَّةَ وَأَثَرَهَا فِي تَوْجِيهِ الْمَعْنَى، وَكَذَا لَا يَجُوزُ لِأَمْرِيٍّ أَنْ يَسْتَنْبِطَ الْأَحْكَامَ الْفَقْهِيَّةَ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ مَوَاطِنَ الْوَقْفِ وَالِابْتِدَاءِ فِيهِ وَأَثَرَ كُلِّ فِي تَوْجِيهِ الْمَعْنَى، وَكَذَا يُقَالُ لِمَنْ شَمَّرَ لِإِعْرَابِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَوْ لِبَيَانِ أَسْرَارِهِ الْبَلَاغِيَّةِ وَمَوَاطِنِ الْإِعْجَازِ الْبَيَانِيِّ فِيهِ.

المطاب الثالث: علاقة الوقف والابتداء بالمعنى.

مِنَ الْمُؤَكَّدِ يَقِينًا أَنَّهُ لَا يُرَاعَى وَقُوفَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَابْتِدَاءَاتِهِ إِلَّا مَنْ وَعَى مَعْنَاهُ وَمَقَاصِدَهُ، فَتَأْتِي تِلْكَ الْوَقُوفُ مُوَافِقَةً لِمَا يَقْتَضِيهِ الْمَعْنَى الْقَرَأَتِيَّ وَإِعْجَازَهُ.

وَيَنْبَغِي لِكُلِّ قَارِئٍ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ وَقُوفَ الْقُرْآنِ لَيْسَتْ وَفَقَ طُولِ النَّفْسِ، وَلَا وَفَقَ رُؤُوسِ الْآيِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْقُرَّاءِ، وَإِنَّمَا وَقُوفَ الْقُرْآنِ رَهْنٌ مَعَانِيهِ، فَلَا يَنْبَغِي لِقَارِئٍ أَنْ يَتْبَاهِيَ مِثْلًا بِطُولِ نَفْسِهِ فَيَقِفَ فِي مَوْضِعٍ يَحْرِفُ فِيهِ الْمَعْنَى عَنِ مَرْمَاهُ وَمُرَادِهِ، بَلِ الْأَجْدَرُ بِالْقَارِئِ إِنْ لَمْ يُسَاعِدْهُ نَفْسُهُ عَلَى إِتْمَامِ الْمَعْنَى أَوْ عَطَسَ فَاضْطُرَّ إِلَى الْوَقُوفِ فِي مَوْضِعٍ لَا يَنْبَغِي لَهُ فَالْأَجْدَرُ بِهِ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْكَلَامِ السَّابِقِ فَيُكْرِّرَهُ وَيُصَلِّهَ بِمَا بَعْدَهُ؛ لِئَلَّا يَكُونَ ابْتِدَاؤُهُ هَذَا مَدْعَاةً لِإِيْهَامِ الْمُنْتَلَقِيِّ غَيْرِ الْمُرَادِ. وَلَا يَنْبَغِي لِقَارِئٍ أَنْ يَقِفَ عَلَى عَمْدٍ، دُونَ مُرَاعَاةِ سِيَاقِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَسِبَاقِهَا، إِذِ الْمَعْنَى يَتَغَيَّرُ تَبَعًا لِمَوَاطِنِ الْوَقْفِ، فَيَقْبُحُ، أَوْ يَفْسُدُ إِنْ كَانَ الْقَارِئُ عَلَى غَيْرِ هُدًى مِنْ ضَوَابِطِ هَذَا الْعِلْمِ، فَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا

يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا فَآكَلَهُ الذَّنْبُ» [يوسف: ١٧].

ليس من الطرافة والغفلة أن يقف القارئ على الهاء من ﴿فَأَكَلَهُ﴾؛ ولذا ينبغي للقارئ أن يعلم أن وقوفه إيداناً بانتهاء الجملة واستيفاء معناها.

والبحث ههنا لن يصرِفَ همَّه إلى رصد ما تواتر من الوقوف عند القراء وأهل الأداء، فقد أُلْفَ في ذلك كُتُبٌ؛ بل الغاية الوقوف على الحكمة من تحقيق هذه الوقوف أو منعها، وبيان صلة ذلك بالمعنى إخلالاً أو إثراءً، وصلته بإيهام المتلقي، وهذا يعني بيان أثرها البلاغي.

ولكن قبل الشروع بالكلام على:

- إغفال القارئ لضوابط الوقف والابتداء (أو ما يُسمى بالوقف القبيح)، وأثر ذلك في إيهام السامع غير المراد.
- وتفنن القارئ المُتدبِّر ذي الذوق البلاغي في بعض الوقوف بما تحتمله الألفاظ من المعاني المتعددة، وأثر ذلك في إثراء الدلالة.

- وتحقيق الوقف والابتداء (أو الوقف التام)، وأثره في عصمة المتلقي من الوقوع في الزهم.
- وقبل الشروع بذكر أنواع الوقف، لأبد لنا من التنبيه على أمر: هو أنه ليس آخر كل آية وقفاً - وإن تعلقَ بما بعده - كما ذهب بعض من كتب في هذا العلم^(١٦)

فالمعاني مُعتبرة في هذا، والأنفاس تابعة لها^(١٧)، فقد حُكي عن الشعبي (ت ١٠٣ هـ) قوله: «إذا قرأت: ﴿كُلْ مِنْ عَالِيهَا فَاَنْ﴾ [الرحمن: ٢٦]، فلا تقف حتى تقول: ﴿وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]»^(١٨)؛ لأن تمام الكلام في الإخبار عن بقاء الحق ﷻ بعد فناء خلقه^(١٩).

الابتداء يكون اختياراً لا اضطراراً؛ لأنه ليس كالوقف قد تدعو له ضرورة، والابتداء لا يجوز إلا بمُسْتَقْلٍ بالمعنى موفٍ بالمقصود^(٢٠).

المطلب الرابع: أنواع الوقف، وأضرابه.

وأما أنواع الوقف فاثنتان: اختياري واطراري، والاختياري يكون عندما يتم المعنى، ويكون بمحض اختيار القارئ، يقصده لذاته، من غير ضرورة مُلجئة للوقف، ويجوز فيه أن يعود القارئ إلى الابتداء بما وقف عليه، فيصله بما بعده، أو يبتدئ بما بعد الكلمة التي وقف عليها، وهو على أربعة أضرِب، ولينمكّن القارئ من التمييز بينها في أثناء القراءة لأبد من ملاحظة أشياء؛ هي: (الرّوابط اللفظية أو العلاقات الإعرابية، والمعنى الخاص بكل عبارة، والسّياق العام للكلام).

وبناءً عليه نقول: إن أضر بالوقف الاختياري هي: (التام، والكافي، والحسن، والقبيح)، وأكثر ما يعيننا في موضوع الإيهام هو القبيح والكافي، وهذا تعريف موجز بكل من هذه الأضرِب الأربعة^(٢١):

- الوقف التام: هو الذي لا يتعلّق بشيءٍ ممّا بعده (لا لفظاً ولا معنى)، فيحسّن الوقف عليه والابتداء بما بعده، وأكثر ما يوجد عند الفواصل، وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة، أي: حين لا يكون بين العبارتين أي رابط لفظي، ويكون المعنى الخاص بكل عبارة كاملاً بنفسه، ولا يحتاج إلى العبارة الأخرى ليكمل ويصير معنى مفيداً، مع كون العبارة الثانية بداية تعبير جديد، فلا بد من السكّنة بين هاتين العبارتين لتفريق معنى كل، كما في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ

رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٥-٦]، فإن الآية الأولى تتحدث عن المؤمنين، والثانية عن الكفار، وليس ثمّ تعلقٍ إعرابيٍّ بين الجملتين، فوجب الوقف بينهما.

ومثله أيضاً قوله تعالى حكايةً عن بلقيس: ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا نَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَآةَ أَهْلِهَا آذَنًا وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]، يجب الوقف على كلمة (آذَنًا) فهذه الكلمة انقضاء حكاية كلام بلقيس، ثمّ قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾.

• **الوقف الكافي:** هو الذي ينقطع عما بعده في اللفظ دون المعنى، وهو أيضاً يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، أي: أنّ الذي بعده متعلقٌ به من جهة المعنى دون العلاقات الإعرابية، أي: يكون الوقف كافياً إذا انتقلت بين العبارتين العلاقات الإعرابية، مع أنّ السياق لا يزال واحداً. والمقصود بالعلاقة الإعرابية القيد، فلا ينبغي أن يوقف على الكلام قبل استيفاء قيده.

وتتبع الأمثلة التي أوردها العلماء يدلُّ على أنهم أرادوا باللفظ القيود كالحال، والصفة، والظرف، والجار والمجرور...، أو أنّ يكون العامل في الأولى والمعمول في الثانية؛ كالفعل وفاعله، أو الناسخ واسمه وخبره، أو المبتدأ والخبر؛ أو التفريق بين المتلازمات كالمضاف والمضاف إليه، أو المعطوف والمعطوف عليه، أو القسم وجوابه...^(٢٢)؛ لأنّنا يُفصي ذلك التفريق إلى الإخلال بالمعنى أو إيهام السامع غير المراد.

• **الوقف الحسن:** هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده، كما في مطلع سورة الفاتحة، لو قرأت ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] وتوقفت، ثمّ ابتدأت ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] فقد حسن وقوفك على اسم الجلالة في ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾؛ لأنّ العبارة أفادت معنى تاماً مستقلاً، وقُبِحَ ابتداءك بالخافض في: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ولم يحسن؛ لأنك ابتدأت بما هو صفة لما قبله.

أي: يكون الوقف الحسن حين يُوجد بين العبارتين رابطٌ لفظيٌّ، ورابطٌ في المعنى والسيّاق العامّ، إلّا أنّ العبارة الأولى بنفسها تُشكّل معنى مفيداً، والعبارة الثانية إنّ ابتدئ بها كانت مبتورة؛ لأنها مرتبطة بما قبلها قيداً أو معمولاً أو غير ذلك.

• **الوقف القبيح:** هو الوقف الذي ليس يُعرّف المراد منه، أو يُخل بالمعنى القرآني، أو يوهم السامع غير مقصود كلام الله تعالى، كالفصل بين المتضابفين في ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾؛ إذا وقفت على الميم من ﴿بِسْمِ﴾، ثمّ ابتدأت باسم الجلالة ﴿اللَّهُ﴾؛ وقُبِحَ هذا الوقف من وجهين: أولهما: عدم إفادة معنى.

وثانيهما: أنّك إذا ابتدأت بالمضاف إليه {اللَّهُ} لم يُعلم إلى أيّ شيء أُضيف.

أي: يكون الوقف القبيح حيث كلٌّ من الكلامين محتاجٌ إلى الآخر، وحيث كلٌّ عبارة لا تُكوّن بنفسها معنى مفيداً إلّا بالعبارة الأخرى، وأقبِحَ هذا القبيح ما أفسد المعنى، وأوهم غير المراد.

وقد استقصى العلماء مثل هذه الوقوف؛ للتحذير من الوقوع فيها؛ لأنها إمّا أنّ تُخل بالمعنى فلا يُعرّف المراد من الكلام، أو تُحيله وتوهّم غير المقصود من الآية الكريمة، أو أنّها تُفسد إفساداً ظاهراً بِمَسِّ العقيدة، كما سيأتي بعد قليل.

وإنّ الوقوف القرآنية عموماً مرتبطة بالتفسير، ومنها ما يبني عليه حكمٌ فقهيٌّ خاطئٌ إن كان الوقف المبني أصلاً على التفسير خاطئاً، ومثال ذلك: قوله تعالى في سياق الكلام على المواريث: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَالْأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]؛ فإنّ الوقف على كلمة ﴿أَبْوَيْهِ﴾ قبيح؛ لأنّ المعنى المفهوم من هذا الوقف أنّ البنات مُشتركة في النصف مع أبويه، وإنّما معنى الآية أنّ النصف للبنات دون الأبوين، ولأبوين السُدس.

والمعنى يصح ويتم في ذهن القارئ حين تقرأ العبارة كاملة: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ» [النساء: ١١].

وقد أورد ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) واحدة من طرائف الوقف القبيح؛ بقوله: «بلغني عن شيخ شيوخنا الأستاذ بدر الدين محمد بضحان... أن شخصاً كان يجمع عليه، فقرأ: «تَبَّتْ يَدَا أَبِي» [المسد: ١]، وأخذ يُعيدُها حتى يستوفي مراتب المدِّ، فقال له: يَسْتَأْهِلُ الَّذِي أَبْرَزَ مِثْلَكَ» (٢٣).

وقد علّق على أمثال هذا الوقف بقوله: «وَقَدْ يَكُونُ بَعْضُهُ أَقْبَحَ مِنْ بَعْضٍ؛ كَالْوَقْفِ عَلَى مَا يُحِيلُ الْمَعْنَى» (٢٤). وهذا الكلام دليل على أن القراء حينما أدلوا دلوهم في باب الوقف والابتداء وضعوا استقامة المعنى وصحّته نصب أعينهم، وأنهم كانوا شديدي الحرص على إزالة إيهام المتلقي؛ لإدراكهم ما لبعض الوقوف بين الكلام المترابط من أثر في إيهام المتلقي غير المعنى المراد.

وأما الوقف الاضطراري فليس له أضرِب، وإنما يعرض للقارئ من عطس أو انقطاع نفس، وهذا النوع ليس وقفاً حقيقياً؛ لأنه لم يراع استيفاء المعنى، وهنا ينبغي للقارئ - كما سلف - أن يعود إلى ما قبل الكلمة التي وقف عليها، ليصلها بما بعدها، ويتابع قراءته (٢٥)، «ليكون الكلام متصلاً بعضه ببعض، ولئلا يكون الابتداء بما بعده مؤمهاً للوقوع في محذور» (٢٦).

والآن سنشرع بالكلام على المطالب الرئيسية الثلاثة التي يتغيها البحث، وهي:

- الوقف القبيح وأثره في إيهام المتلقي.
- التجاذب (الوقف الكافي) وأثره في إثراء الدلالة.
- تحقيق الوقف، وأثره في الاحتراس من إيهام السامع غير المراد.

المطلب الخامس: الوقف القبيح وأثره في إيهام المتلقي.

إنَّ حِرْصَ القُرَّاءِ عَلَى صِحَّةِ الْمَعْنَى، وَإِبْصَالَ الْمَرَادِ لِلْمَتَلَقِّي دُونَ خَلَلٍ أَوْ تَحْرِيفٍ أَوْ إِيهَامٍ كَانَ أَهَمَّ سَبَابِ التَّنْصِيفِ فِي عِلْمِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ، وَإِنَّ السَّامِعَ الَّذِي لَدَيْهِ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ بِالرَّبِيبَةِ لَا يَقْبَلُ مِنْ قَارِئٍ أَنْ يَقِفَ عَلَى كَلِمَةِ «الصَّلَاةِ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ» [النساء: ٤٣]؛ لِأَنَّ هَذَا الْوَقْفَ يُوْهِمُ النَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ بِالْكَلْبِيَّةِ، وَيُغْفَلُ أَنَّ هَذَا النَّهْيَ مُقَيَّدٌ، فَالْنَّهْيُ مُتَوَجِّهٌ إِلَى الصَّلَاةِ مَعَ كَوْنِ الْمُصَلِّي فِي حَالَةِ سُكْرٍ؛ لِأَنَّهُ لَنْ يَدْرِي مَا يَقُولُ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ قَبْلَ التَّحْرِيمِ النَّهَائِيِّ لِلْحَمْرِ، وَنُسخَتْ بِنَزُولِ آيَةِ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ (٢٧).

وكذا لو وقف على كلمة «لَا يَسْتَحْيِي» من قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَغُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا»

[البقرة: ٢٦].

وكذا لو وقف على كلمة «الْمَوْتَى» من قوله تعالى: «إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ» [الأنعام: ٣٦]؛ لِأَنَّ هَذَا الْوَقْفَ أَوْهَمَ الْعَطْفَ دُونَ الْاسْتِنْفَافِ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْوَقْفَ هَهُنَا عَلَى «يَسْمَعُونَ» هُوَ الْأَكْثَرُ احْتِرَازًا مِنَ الْإِيهَامِ؛ لِأَنَّهُ يُبَيِّنُ أَنَّ «وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ» جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ، ثُمَّ إِنَّ عَطْفَ «الْمَوْتَى» عَلَى «الَّذِينَ» هَهُنَا لَا

يُمْكِنُ عَقْلاً وَلَا عَادَةً؛ لِأَنَّ **«الَّذِينَ يَسْمَعُونَ»** يُجِيبُونَ، وَأَمَّا **«الْمُوتَى»** فَأَتَى لَهَا الْإِجَابَةُ!
وكذا لو وَقَفَ على كلمة **«يُضِلُّ»** من قوله تعالى: **«مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا»** [الكهف: ١٧].

وكذا لو وَقَفَ على كلمة **«لَا يَهْدِي»** من قوله تعالى: **«إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ»** [المائدة: ٥١].
ومثل هذه الوقوف قبيح؛ لأن ما قبل الوقف متعلق بما بعده في اللفظ والمعنى، بل هذا التعلق مُشْتَدُّ بحيث إن كلاً من الجملتين لا تُشكَلُ بنفسها كلاماً مُفيداً. وقُبِحَ هذا الوقف في أنه لا يُفْضِي إلى إيهام المتلقي غير المراد فحسب، بل إلى توهم معنوي فاسد أيضاً.

وقد مرَّ أنَّ من القراء من اعتمد الوقف على رؤوس الآي دون اعتبار تعلق المعاني، وهذا غير مُطَرِّدٍ في السَّلَامَةِ؛ لأنه قد يُفْضِي أيضاً إلى توهم معنوي فاسد، إن كان بين الآيتين تعلق إعرابي ومعنوي؛ كما في قوله تعالى: **«قَوْلِيلٌ لِلْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ»** [الماعون: ٤-٥]؛ لأن المراد: قَوْلِيلٌ لِلسَّاهِينَ عن صلاتهم، وهذا المعنى لا يتم إلا بوصل الآيتين، وقد قال الأشموني (ت نحو ١١٠٠هـ): «الوقف على **«لِلْمُصَلِّينَ»** قبيح؛ فإنه يؤهم غير ما أراده الله تعالى؛ وهو [أي: وقد أوهم هذا الوقف] أن الوعيد الشديد بالويل للفريقين الطائع والعاصي، والحال أنه لطائفة موصوفة بوصفين مذكورين بعده، ومثله في القُبْحِ **«لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ»**؛ فإنه يؤهم إباحة ترك الصَّلَاةِ بِالْكَلْبَةِ»^(٢٨).

ومثل ذلك في القُبْحِ أن تقف على كلام لا يؤدي في لحظة الوقف إلى فساد المعنى، ولكن الابتداء بما بعده يُفْضِي إلى فساد قبيح جداً، ويؤهم غير الحافظ للقرآن أو غير المُتَدَبِّرِ معنوي قد يؤدي إلى فساد الاعتقاد.

كأن يقف القارئ بين المتلازمات؛ فيقف على كلمة **«الرَّسُولِ»** من قوله تعالى: **«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْفُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ حَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ»** [المتحنة: ١]؛ لأنه سيبتدئ بالقول: **«وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ...»**.

والحق أن المصدر المؤول **«أَنْ تُؤْمِنُوا»** في محل جرٍّ، والتقدير كما ذهب المُبْرِدُ (ت ٢٨٥هـ) «ويخرجونكم لأن تؤمنوا بالله ربكم»^(٢٩)، ولو أُعْرِبَ في محل نصبٍ على أنه مفعول له مع تقدير مضافٍ محذوفٍ مناسبٍ لجازٍ، وكذا لو أُعْرِبَ في محل نصبٍ بنزع الخافض.

ومثله أن يُوقَفَ على **«الْيَهُودِ»** من قوله تعالى: **«وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ»** [المائدة: ٦٤].

أو يقف القارئ على **«قَالُوا»** في قوله تعالى: **«لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»** [المائدة: ٧٣]؛ لأنه سيبتدئ بالقول: **«إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ»**، وكأنه يُخْبِرُ عن هذا الأمر ويؤكدُه للسامعين أيضاً، مع أنه مقول الكافرين، وأوردَه البيانُ القرآني في سياق الإخبار عن كذبهم وأدعائهم.

ومثل ذلك من الوقوف الفاسدة التي تُحِيلُ المعنى فتظهر مقول الكافرين على هيئة حقيقة يُقرُّها القارئ = أن يقف القارئ على كلمة **«قَالُوا»** في قوله -سبحانه-: **«لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ»** [آل عمران: ١٨١]؛ لأنه سيبتدئ بالقول: **«إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ»** وهذا

الوقف قبيح؛ لأنه لا يُراعى أثر الصوت في توجيه المعاني، وهو ينم على جهل بأصول الخطاب، وجاهل بقواعد النحو العربي؛ إذ يفصل بين القائل ومقوله، حتى يُحيل إلى السامع أن هذا الكلام الذي ابتداءً به القارئ بعد وقفه إنما هي حقيقة يُريد أن يُقرّها، ولا يدري أن هذا مظنة الإيهام.

ومن توجيهات بعض السلف في مناسبة التصويت للمعنى أن يفيض القارئ صوته إذا قرأ نحو:

﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، و﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾

[المائدة: ٦٤]، و﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [الأنبياء: ٢٦] ونحو ذلك من الآيات^(٣٠).

ومثله إن وقف القارئ على ﴿قَالُوا﴾ في قوله -سبحانه-: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَأُمُّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٧]؛ لأنه سيبتدئ بالقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾، أو وقف على ﴿الْيَهُودُ، النَّصَارَى﴾ في قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]؛ لأنه سيبتدئ بالقول: ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾، و﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾، وأستغفر الله تعالى من هذا كله.

ولا ينبغي لأحد أن يتوهم أن الاجتهاد والجهد الذي بذله علماؤنا في تحديد ضوابط الوقف والابتداء يُستفاد منه في قراءة القرآن الكريم وحفظ كلامه جل ذكره فحسب، بل هذه الضوابط ينبغي مراعاتها في الكلام، سواء كان المحكي قصة أو رواية أو مقالة... وهذا أصل راسخ لا ينبغي أن يذهل عنه المرء، بله المشتغل بالعربية، أو إقراء القرآن الكريم.

فكل هذا ونحوه من الوقوف جلي القبح؛ وقد سماه القراء قبيحاً؛ لأنهم كانوا يُراعون استقامة المعاني ولا يغلطون عن أسرارها البلاغية في تصويتهم، ولأنهم وعوا أن هذه الوقوف وأمثالها تُحيل المعنى وتُفسده^(٣١)، وتوهم معنى آخر غير مراد، فأوجبوا الاحتراس منها، واشترطوا على من وقع فيها مُضطرراً أن يعود إلى الكلمة التي وقف عليها أو ما قبلها، فيبتدئ قراءته من هناك ثم يأتي للكلام الجديد حتى يزيل الاشتباه.

وفي هذا يقول الأشموني (ت نحو ١١٠٠هـ): «إذا اضطر القارئ ووقف على ما لا ينبغي الوقف عليه حال الاختيار؛ فليبتدئ بالكلمة الموقوف عليها، إن كان ذلك لا يُغيّر المعنى، فإن غير فليبتدئ بما قبلها؛ ليصح المعنى المراد، فإن كان وقف على مضاف فليأت بالمضاف إليه، أو وقف على المفسر فليأت بالمفسر، أو على الأمر فليأت بجوابه،...»^(٣٢)؛ وذلك حتى يزيل الإيهام، ويُجلي المعنى واضحاً لدى السامع، وتوجيه القراء هذا يعدُّ أصلاً ثابتاً من أصول البيان العربي.

ومما يدلُّك دلالة قاطعة على أن علماء القراءات كانوا - في كل توجيهاتهم المتصلة بالوقف والابتداء عامة، وبالوقف القبيح خاصة - يصدرون عن وعي بضرورة تناغم الأصوات مع المعاني، خيفة إيهام المتلقي غير المراد = قول ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) بعد تنبيهه على أوجه من الوقف القبيح: «فإن القصد تجنب ما لا يليق مما يؤهم غير المعنى المراد»^(٣٣)، وكأنه بهذه العبارة الموجزة لخص الغاية من علم الوقف والابتداء، وهذه الغاية بلاغية بالمقام الأول.

وأمثلة الوقف القبيح التي أوردتها المصنفات، والتي نبه عليه العلماء أكثر من أن تحصى، وإليك بعضها.

- الوقف على كلمة "معه" في قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩].

- الوقف على كلمة "بيننا" في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافْرِقْ بَيْنَنَا وَقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة: ٢٥].

- الوقف على كلمة "رسول" في قوله تعالى: ﴿مَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤].
- الوقف على كلمة "الله" في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٢١].

المطلب السادس: التجاذب (الوقف الكافي) وأثره في إثراء الدلالة.

ليس مُجانبةً للصواب وصفُ المهارة في أداء (الوقف والابتداء) بالفن؛ لأنه ليس علماً مُقيداً كالمعادلات الرياضية، وإنما فيه مجالٌ رحبٌ يتصرف فيه القارئ بحسب ذوقه البلاغي.

فقد يُنوعُ فيقفُ في الآية نفسها كلَّ مرّةٍ في موضعٍ مختلفٍ لتجديد المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِخْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٥].

فقد يقفُ القارئُ على {استحْيَاءٍ} فيكون الاستحْيَاءُ حالاً لِمَشْيِهَا، وقد يقفُ على {تَمْشِي} فيكون الاستحْيَاءُ حالاً لقولها، وهذان الوقفان من قارئٍ واحدٍ أمانةٌ على أنه مُتدبّرٌ للمعنى، يُثري النَّصَّ بتأويله الذي يُعبّرُ عنه بتلك الوقوف، فقد أفاد الوقفان زينة الحياء لهذه الفتاة في أقوالها وفي أفعالها، وهذا من القارئ تأويلٌ جيّدٌ مُستحسن.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى في قصة يوسف عليه السلام: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾

[يوسف: ٢٧].

فللقارئ ههنا أن يصلَ {فَكَذَبَتْ} وهو من الصادقين عطفاً، على معنى فكَذَبَتْ وصدق، وله أيضاً أن يقفَ على {فَكَذَبَتْ} (٣٤)، وأن يبتدئ بكلامٍ مُستأنفٍ {هُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ} إشعاراً بأن يوسف عليه السلام من الصادقين في دعواه، وأن هذا ليس محلّ تساؤلٍ، أي: هو من الصادقين مطلقاً وليس في هذه القضية فحسب.

ولاختلاف التفسير أثرٌ في وقوف القارئ؛ كما في قوله تعالى عن تحريم الأرض المقدسة على بني إسرائيل: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة: ٢٦]، فإن الظرفَ {أَرْبَعِينَ سَنَةً} محتاجٌ إلى تعليقٍ معنوي، وبحسب هذا التعليق يختلف تفسير الآية وإعرابها ووقفها:

- فمن علّفه بالفعل {يَتِيهُونَ} وبشبهه {مُحَرَّمَةٌ} كان المعنى عنده أن مُدَّةَ النَّحْرِيمِ والتَّيِّهِ أربعون سنة، فالوقف عنده على {يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ} وجملته {يَتِيهُونَ} حالية.
- ومن علّق الظرفَ {أَرْبَعِينَ} بالفعل {يَتِيهُونَ} فيقفُ على {عليهم} ثم يبتدئ {أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ}، والمعنى عنده أن التَّحْرِيمَ مُؤبّدٌ، وأن زمن تيههم أربعين سنة.
- ومن علّق بـ {مُحَرَّمَةٌ} دون {يَتِيهُونَ}؛ كان المعنى عنده أن النَّحْرِيمَ مُقَيّدٌ بمُدَّةٍ، وأن التَّيِّهَ غيرُ مُقَيّدٍ، فهو يقفُ على {سَنَةً} ثم يبتدئ بـ {يَتِيهُونَ..} على أنها جملة مُستأنفة (٣٥).

وإنه قد يختلف نوع الوقف وحكمه باختلاف أوجه التفسير، وبحسب ما يعتقد القارئ منها، ومثاله في اختلاف أوجه التفسير: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

- فمن وقف على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ فهو أخذٌ بتفسير من قال: إنَّ عِلْمَ الْمُتَشَابِهِ لله وحده، وإنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ لا يعلمون تأويله، بل يؤمنون به ويكلّ ما جاء من عند الله، وهذا وقف تامٌّ؛ لأنَّ الكلامَ قد تمَّ معنًى، وما بعده مُستأنفٌ.

• ومن لم يقف فهو آخذٌ بتفسير من قال: إن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه، فالراسخون على هذا معطوف على اسم الجلالة {الله} (٣٦)، ويكون وقوفه عندئذ على {والراسخون في العلم}. وقد أفاض المفسرون وعلماء الوقف والمعربون في بيان الصلة بين قوله تعالى: «والراسخون..» وبين ما قبلها وما بعدها، «ومختصر القول فيها أن الوقف تام على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، ومعنى هذا أن الراسخين في العلم لم يعلموا تأويله. وهو قول أكثر أهل العلم من المفسرين والقراء والتحويين» (٣٧)

وهكذا فإن المتلقي لآيات القرآن الكريم له أن يتسع في تأويل العبارة الواحدة، فيأتي بمعان جديدة يظهرها الوقف - على أن تكون تلك المعاني مما يحتمله اللفظ - ووقوف القارئ ثبتي عن فهمه للمعنى، كما تؤثر في إلهامه لسامعيه؛ لأن الوقف وسيلة لتوجيه دلالات الخطاب؛ فمن الممكن سماع آية واحدة لقارئين اثنين متقنين، وفهمها من كل بمعنى، وذلك تبعاً لوقوف كل قارئ، فليس عجباً إن قلنا: إن وقوف القارئ قد يعد نوعاً من أنواع التفسير الضمني للسامعين.

وإن هذه التأويلات المتكاثرة للعبارة الواحدة، إن لم يكن ثم ترجيح بينها، تسمى في علم البديع بالاتساع (٣٨)، وهذه التأويلات تختلف بحسب قوى النظر لدى كل متلقٍ، وتعدّد المعاني المستفادة من الآية الواحدة بحسب الوقف إنما يدل على عظمة البيان الإلهي، ثم على فطنة المتلقي وتيقظه، ورهافة حسّه.

المطلب السابع: تحقيق الوقف، وأثره في الاحتراس من إيهام السامع غير المراد.

إن من الوقف ما يكون سبيلاً للاحتراز عن توهيم السامع غير المقصود القرآني؛ ويستحسن القراء الوقف حينئذ، ويعودونه أولى، وذلك إذا كان الوصل يؤدي إلى خلل في المعنى أو إيهام للسامع، لذا سنقف على بعض من توجيهات القراء فيما يتصل بالوقوف القبيحة، لنلاحظ أثرها في الاحتراز والاحتراس من الإيهام.

من ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فإن وقوف القارئ على ﴿كَفَرَ﴾ احتراساً؛ لأن الوصل: ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ﴾ إيهامٌ مُفسدٌ للمعنى، ومُخلٌ بالعقيدة، فجاء هذا الوقف ليعصم السامع من الزلل في المعنى، ولينفي من ذهنه علاقة العطف بين الكلامين، ويدلّه على أن ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ كلامٌ مُستأنفٌ.

وقوله: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَكُرٍ * خَشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنتَشِرٌ﴾ [القر: ٦-٧]، فالوقف على ﴿عَنْهُمْ﴾ ضروري؛ لأنك لو وصلت لأحتمل تعلق الظرف ﴿يَوْمَ﴾ بفعل الأمر ﴿تَوَلَّ﴾ وفسد المعنى. ومثل ذلك: ﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢]، فإن الوصل في ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا﴾ مُوهِمٌ، وكذا الوقف على {هَذَا}؛ لأنه يُوهِمُ أن {هَذَا} صفة لـ {مَرْقَدِنَا}، وليس كذلك، بل هو مبتدأ، والكلام بعده مُستأنفٌ، ولذا كان الوقف على {مَرْقَدِنَا} مزيلاً لهذا الإيهام.

ولهذه الآية تفسير لطيف يستقيم مع سياقها العام ذكره السيوطي (ت ٩١١هـ) مُستنداً إلى مجاهد (ت ١٠٤هـ) أنه قال: «للكفار هجعة يجدون فيها طعم النوم حتى يوم القيامة، فإذا صبح بأهل القبور يقول الكافر: ﴿يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾ فيقول المؤمن إلى جنبه ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾» (٣٩)

وكذا لو سمع قليل المعرفة بالعربية قوله تعالى في خطاب رسوله محمد ﷺ بشأن الكافرين الذين يكذبونه ويطعنون في

دين الله: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥] لتوهم أن جملة ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ مقول هؤلاء المشار إليهم بالضمير، وهذا لا يستقيم؛ فهل قولهم: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ مما يحزن الرسول ﷺ!، وهل الكفار يقولون هذا أصلاً؟ وقد توقف ابن هشام (ت ٧٦١هـ) عند هذه الآية، وهو يشرح مظاهر الجملة الاستثنائية وما يخفى منها، فقال: «فإنه رُيماً يتبادر إلى الذهن أنه محكي بالقول وليس كذلك؛ لأن ذلك ليس مقولاً لهم»^(٤٠)؛ لذا حسُن أن يقف القارئ على ﴿قَوْلُهُمْ﴾؛ ليتبين للسامع أن ما بعدها ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ كلامٌ مستأنفٌ بيانياً، وهو مقول الله تعالى ذكره في تثبيت فؤاد رسوله ﷺ.

ومثله في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

فإن وصل القراءة هكذا: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ موهمٌ أن ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ من مقول المنافقين وأنهم بهذا القول يشهدون الله تعالى على صدقهم، مع أن هذه الجملة ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ استثنافٌ، وهي مقول رب العالمين؛ لذا يستحب الوقف على ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ ثم الابتداء بـ ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ دفعا للتوهم عن ذهن السامع.

وقد علق الأشموني (ت نحو ١١٠٠هـ) بقوله: «{إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ} كافٍ، ولا يجوز وصله؛ لأنه لو وصله لصار قوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ} من مقول المنافقين، وليس الأمر كذلك، بل هو ردٌ لكلامهم [فيما بينهم]: إن رسول الله غير رسول، فكذبهم الله بقوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾»^(٤١).

وكذا في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ * الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا...﴾ [غافر: ٦-٧]، فإن الوصل: ﴿أَصْحَابُ النَّارِ * الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾ موهمٌ أن حملة العرش هم أصحاب النار، لذا يستحسن الوقف على كلمة ﴿النَّارِ﴾، وأن يبتدأ بعدها بالجملة الجديدة التامة المعنى ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ...﴾.

وأيضاً في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ * يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٨-٩].

فإن الوصل ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ * يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ موهمٌ الوصفية، أي: أن المؤمنين هم الذين يخادعون الله؛ لذا يستحسن الوقف على ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾، ثم يبتدأ بالاستئناف البياني ﴿يُخَادِعُونَ﴾.

وفي جملة ﴿يُخَادِعُونَ﴾ وجهان:

أحدهما: مستأنفة بيانياً؛ كأنه قيل: لم يتظاهروا بالإيمان؟ فقيل: يخادعون الله. وثانيهما: حالية، وصاحب الحال هو الضمير المستتر في {يقول}.

قال العكبري (ت ٦١٦هـ): «ولا يجوز أن تكون في موضع جرٍّ على الصفة لـ ﴿مُؤْمِنِينَ﴾؛ لأن ذلك يوجب نفي خداعهم، والمعنى على إثبات الخداع، ولا يجوز أن تكون الجملة حالاً من الضمير في ﴿آمَنًا﴾؛ لأن ﴿آمَنًا﴾ محكي عنهم بـ {يقول}، فلو كان ﴿يُخَادِعُونَ﴾ حالاً من الضمير في ﴿آمَنًا﴾ لكانت الجملة محكيةً أيضاً، وهذا محالٌ لوجهين: أحدهما: أنهم ما قالوا: آمنا وخادعنا.

والثاني: أنه أخبر عنهم بقوله: ﴿يُخَادِعُونَ﴾ ولو كان منهم لكان (يُخَادِعُ) بالثون ... جملة: ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾

حالية»^(٤٢).

وأما قوله تعالى في وصف المنافقين: ﴿رَبِّينَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة: ٢١٢].

فإن جملة ﴿يَسْخَرُونَ..﴾ معطوفة على ﴿رَبِّينَ﴾، ولكن وصلها على هذا النحو: ﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ موهمة أن الكفار يسخرون من المؤمنين والمنقذين يوم القيامة، وهذا لا يكون، لذا استحب الوقوف على ﴿آمَنُوا﴾ والابتداء بالكلام المستأنف ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ فالوصل كما رأيت وأهمه تعلق الظرف ﴿يَوْمَ﴾ بالفعل ﴿يَسْخَرُونَ..﴾؛ وإنما تعلقه كما الظرف ﴿فَوْقَهُمْ﴾ بـ(بخبر الذين المحذوف).

ومن الوقف المزيل لما قد ينتج من الوهم أنه في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ [القصص: ٣٣-٣٤].
إن قرأ القارئ وصلًا: ﴿فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ وَأَخِي هَارُونُ﴾ وأهمه أن خوف موسى ﷺ أن يقتل هو وأخوه هارون، والصواب أن يقف القارئ على ﴿يَقْتُلُونِ﴾؛ لأن موسى ﷺ إنما خاف القتل على نفسه؛ لأن لهم عليه نفساً، ولم يخف القتل على هارون، وهارون مُستأنف بحاله وصفته^(٤٣).

ونستطيع القول: إنه لأجل إيضاح المعاني والفصل بين المتغابرين الملتبس منها، وإزالة الإيهام أو الالتباس والاشتباه كان الوقف في مثل هذه المواضع مستحسنًا موصوفًا بالتمام، كما أتال وقف في مثل هذه المواضع قد يكون احتراساً من الوصل القبيح، ومزيلاً للإيهام.

ومن الوقف ما يزيل الإيهام الخفي الذي له تأول إعرابي وقد لا يتنبه إليه؛ كما في قوله -سبحانه-: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

فإن الوقوف على ﴿وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا﴾ له وجه إعرابي (توكيد للمضمَر في: ارحمنا)؛ لكنّه مُتممّل، وفيه إيهام؛ لأن معناه أن الرحمة للعباد تكون من الله ومن غير الله -سبحانه-، ولكنهم خصوا الله تعالى بطلب الرحمة، ثم لو أعرنا ﴿مَوْلَانَا﴾ منادى، ظهر أن الفاء في ﴿فَانصُرْنَا﴾ مفعمة على الكلام، مما يجعل هذا الوقف مرجوحاً لفظاً ومعنى، مع أن هذه «الفاء طرف في المجازاة»^(٤٤)، ﴿أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا..﴾.

أما الوقف على ﴿ارْحَمْنَا﴾ فهو الذي يخلص السامع من الوقوع في هذا الوهم الخفي؛ لأنك ستبتدئ بعده بكلام تام: ﴿أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾.

وكذا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨].

وقف بعض القراء على ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾^(٤٥)، ثم ابتدؤوا بـ ﴿عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، وهذا الوقف - وإن جاز صناعة - لهو عُسف يُفسد المعنى إفساداً، ويذهب ببلاغة القرآن وإعجاز نظمه، ويوجب تفسيراً موهماً غير مقصود، وهو أن الحج والعمرة لا جناح على من قام بهما! إذ يجعل الحج الذي هو أحد أركان الإسلام ناقلة جائزة.

واستبعد ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ذلك، ودعا لتجنب أمثاله، فقال: «وسأضرب لك أمثلة مما خرجه على الأمور المستبعدة؛ لتجنبها وأمثالها...؛ كقول بعضهم في ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]: إِنَّ الْوَقْفَ عَلَى ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾، وَإِنَّ

ما بعده إغراء؛ لِيُفِيدَ صريحاً مطلوبيةَ التَّطَوُّفِ بالصِّفَا والمروءة.

وِيرُدُّه أَنَّ إغراءَ الغائبِ ضَعِيفٌ، كقولِ بعضهم، وقد بلغه أن إنساناً يهدده - (عليه رجلاً ليسني)، أي: ليلزم رجلاً غيبي، والذي فسرت به عائشة، خلاف ذلك، وقصتها مع عروة بن الزبير ﷺ في ذلك مسطورة في صحيح البخاري، ثم الإيجاب لا يتوقف على كون (عليه) إغراء، بل كلمة (على) تقتضي ذلك مطلقاً»^(٤٦)

وبيان الآية الكريمة: أن الحاج أو المَعْتَمِرَ يَطُوفُ بالصِّفَا والمروءة، وليس عليه حَرَجٌ في ذلك ولا إثم. وهنا قد يسأل المتلقي: كيف يُقالُ في الآيةِ نفسها عن الصِّفَا والمروءة: إنهما من شعائر الله، ثم يُقال: لا جناحَ عليه أن يَطُوفَ بهما؟

والجواب أنه: «كان على الصِّفَا إسافٌ، وعلى المروءة نائلة، وهما صَنَمَان، يُروى أنهما كانا رجلاً وامرأةً زنيا في الكعبة، فمسخا حَجْرَيْن، فوضعا عليهما لِيَعْتَبَرَ بهما، فلما طالت المدَّةُ عُبدَا من دون الله، فكان أهلُ الجاهلية إذا سعوا مسحوما، فلما جاء الإسلام وكسرت الأوثان كره المسلمون الطوافَ بينهما؛ لأجلِ فِعْلِ الجاهلية، وألا يكونَ عليهم جناحٌ في ذلك، فرفعَ عنهم الجناح»^(٤٧).

والوقفُ المتوافقُ مع المعنى يكونُ على {بِهِمَا} لا على {جُنَاح}، وقد عدَّه أبو جعفر النَّحَّاس (ت ٣٣٨هـ) من الوقفِ التَّامِّ^(٤٨)، وعدَّه أبو عمرو الدَّاني (ت ٤٤٤هـ) من الوقفِ الكافي^(٤٩).

وكذا في قوله تعالى على لسان لُقمانَ يَعِظُ ابنَه: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

بعضُ القراءِ وَقَفَ على ﴿لَا تُشْرِكْ﴾^(٥٠)؛ لِيبتدئَ بـ ﴿بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ على أن ﴿بِاللَّهِ﴾ قَسَمٌ لا متعلقٌ للفعل ﴿لَا تُشْرِكْ﴾، وهذا - وإن جازَ صناعةً - اعتسافٌ وتأوُّلٌ في غيرِ محلِّه، والأولى أن يقفَ على ﴿بِاللَّهِ﴾، ويبتدئَ بالاستئنافِ البياني ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾.

وأمثال ما مرَّ من شواهدِ الوقفِ وما فيه من التَّمَحُّلِ والاعتسافِ وتحريفِ الكَلِمِ عن مواضعِهِ إنَّما يُعرَفُ غالباً بمعرفةِ السِّبَاقِ والسِّيَاقِ.

خاتمة.

نجمُ القول بما يأتي:

- إنَّ علماءَ القراءات قد اهتموا إلى إشكاليةِ الكلامِ المتَّصِلِ صوتياً وأثره في إيهامِ السَّامِعِ غيرِ المرادِ في بعضِ المواضع، فضَبَّطُوا تلكَ المواضعَ؛ احترازاً من إيهامِ المتلقِّي غيرِ المراد، فكانَ علمُ الوقفِ والابتداء؛ وذلكَ حفاظاً على كتابِ الله تعالى من الإخلالِ بمعانيه أو تحريفها أو إيهامِ السَّامِعِ غيرِ مقصودِ الله تعالى.
- هذا الفنُّ (الوقف والابتداء) من علومِ القرآنِ يُضارِعُ مبحثَ الفِصْلِ والوَصْلِ في كُتُبِ البلاغيينِ غايَةً، وإن تباينا تقسيماً واصطلاحاً. بالرغم من أن كُتُبَ البلاغةِ التَّقْلِيدِيَّةِ كمفتاحِ العلوم، والإيضاح، والمطول، لم تُفردْ باباً لدراسةِ البلاغةِ في علمِ الوقفِ والابتداء.
- تجدرُ التَّوصِيَةُ بضرورةِ إمامِ دارسِ البلاغةِ بعلمِ الوقفِ والابتداء؛ لأثره البالغ في توجيهِ المعانيِ الدَّقِيقَةِ. لذا يوصي البحثُ بتدريسِ الوقفِ والابتداء في أقسامِ اللغةِ العربيَّةِ وآدابها، وكنياتِ الشريعة.

- يوصي البحث بإضافة مبحث الوقف والابتداء إلى مباحث علم المعاني، أو إلحاقه بباب الفصل والوصل في علم المعاني في الكتب الحديثة في علم البلاغة.

الهوامش.

- (١) ابن الجَزْرِيّ (ت ٨٣٣هـ/٤٢٩م)، النَّشْرُ فِي الْقَرَاءَاتِ الْعَشْرَ، تحقيق: علي محمد الضباع، بيروت، دار الكتاب العلمية، بلا تاريخ، (د.ط)، ج ١ ص ٢٤٠. وفيه أيضاً: تَفْرِيقٌ تَفْصِيلِيٌّ بَيْنَ الْوَقْفِ وَالْقَطْعِ وَالسَّكْتِ، ج ١، ص ٢٣٨-٢٤٢.
- (٢) للاستزادة في تعريفات الوقف يمكن الرجوع إلى: بدر الدّين الرُّزْكَسِيّ (ت ٧٩٤هـ/١٣٩٢م)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركائه، القاهرة، ١٩٥٧م، (ط ١)، ج ١، ص ٣٤٢. وابن الجَزْرِيّ (ت ٨٣٣هـ/٤٢٩م)، النَّشْرُ فِي الْقَرَاءَاتِ الْعَشْرَ، ج ١، ص ٢٤٠. وجمال الدّين السيوطي (ت ٩١١هـ/١٠٠٥م)، الإِتْقَانُ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٧م. ج ١، ص ٢٩٩. وأحمد بن محمّد بن عبد الكريم الأشمونيّ (ت ١١٠٠هـ تقريباً)، مَنَارُ الْهُدَى فِي بَيَانِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٨م. ج ١، ص ٢٣.
- (٣) ينظر: ابن الجَزْرِيّ (ت ٨٣٣هـ/٤٢٩م)، النَّشْرُ فِي الْقَرَاءَاتِ الْعَشْرَ، ج ١، ص ٢٢٥.
- (٤) ينظر: أحمد ابن حَنْبَلٍ (ت ٢٤١هـ/٨٥٥م)، الْمَسْنَدُ، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، ونعيم عرقسوسي، بيروت، مؤسسة الرّسالة، ١٩٩٧م، (ط ١)، ج ٣، ص ١٨٢ رقم ١٨٢٤٧. وأبو جعفر النَّحَّاسِ (ت ٣٣٨هـ/٩٥٠م)، الْقَطْعُ وَالْإِتْنَانُ، تحقيق: أحمد خطّاب العمر، بغداد، وزارة الأوقاف العراقيّة - مطبعة العاني، بلا تاريخ، (ط ١)، ص ٨٨. وأبو عمرو الدّاني الأندلسيّ (ت ٤٤٤هـ/١٠٥٣م)، الْمُكْتَفَى فِي الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ، دراسة وتحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشليّ، بيروت، مؤسسة الرّسالة، ١٩٨٤م، (ط ١)، ص ١٣٢.
- (٥) الأشمونيّ (ت ١١٠٠هـ)، مَنَارُ الْهُدَى فِي بَيَانِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ، ج ١، ص ١٧.
- (٦) أبو جعفر النَّحَّاسِ (ت ٣٣٨هـ/٩٥٠م)، الْقَطْعُ وَالْإِتْنَانُ، ص ٢٠.
- (٧) الرّمخسريّ (ت ٥٣٨هـ/١١٤٣م)، ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، بيروت، مؤسسة الأعلمي، ١٤١٢هـ، (ط ١)، ج ٥، ص ٢١٤.
- (٨) ابن حَجَّةَ الْحَمَوِيّ (ت ٨٣٧هـ/٤٣٣م)، ثمرات الأوراق (مطبوع بهامش المستطرف في كل فن مستظرف)، مكتبة الجمهورية العربية، القاهرة، بلا تاريخ، (د.ط)، ج ١، ص ٩.
- (٩) الرّمخسريّ (ت ٥٣٨هـ/١١٤٣م)، ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، ج ٥، ص ٢١٤.
- (١٠) الجاحظ (ت ٢٥٥هـ/٨٦٨م)، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ٢٠٠٣م، (د.ط)، ج ١، ص ٨٨.
- (١١) الرّمخسريّ (ت ٥٣٨هـ/١١٤٣م)، الكشّاف، تحقيق: عبد الموجود ومعوض، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٩٩٨م، (ط ١)، ج ٤، ص ٨١.
- (١٢) الرُّزْكَسِيّ (ت ٧٩٤هـ/١٣٩٢م)، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ٣٤٣.
- (١٣) المرجع نفسه، ٣٤٣/١-٣٤٩.
- (١٤) المرجع نفسه، ٣٤٣/١.
- (١٥) الأنباريّ (ت ٣٢٨هـ/٩٤٠م)، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ، تحقيق: محيي الدين رمضان، دمشق، مطبوعات مجمع

- اللغة العربية، ١٩٧١م، ج ١، ص ١٠٨.
- (١٦) الرَّزْكَسِيُّ (ت ٧٩٤هـ/١٣٩٢م)، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ٣٥٠.
- (١٧) زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ/١٥٢٠م)، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، دار المصحف، دمشق، ١٩٨٥م، (ط ٢)، ص ٤.
- (١٨) ينظر: ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ/١٤٢٩م)، النشر، ج ١ ص ٢٢٥. والسيوطي (ت ٩١١هـ/١٠٠٥م)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر، بيروت، (د.ت)، ج ٧، ص ٦٩٨. والأشموني (ت ١١٠٠هـ تقريباً)، منار الهدى، ج ٢، ص ٣١٠.
- (١٩) ينظر: السيوطي (ت ٩١١هـ/١٠٠٥م)، الإتيان في علوم القرآن، ج ١، ص ٢٨٤. والأشموني (ت ١١٠٠هـ تقريباً)، منار الهدى، ج ٢، ص ٣١٠.
- (٢٠) السيوطي (ت ٩١١هـ/١٠٠٥م)، الإتيان، ج ١، ص ٢٩٢.
- (٢١) ينظر أقسام الوقف في: الأنباري (ت ٣٢٨هـ/١٩٤٠م)، إيضاح الوقف والابتداء، ج ١، ص ١٤٩-١٥٠. والداني (ت ٤٤٤هـ/١٠٥٣م)، المكتفي، ص ١٣٨-١٥٤. والرزكسي (ت ٧٩٤هـ/١٣٩٢م)، البرهان، ج ١، ص ٣٥٠-٣٥٥. وابن الجزري (ت ٨٣٣هـ/١٤٢٩م)، النشر، ج ١، ص ٢٢٦-٢٣٠. والسيوطي (ت ٩١١هـ/١٠٠٥م)، الإتيان، ج ١، ص ٢٨٢-٢٩٣. والأنصاري (ت ٩٢٦هـ/١٥٢٠م)، المقصد لتلخيص ما في المرشد، ص ٥. والأشموني (ت ١١٠٠هـ تقريباً)، منار الهدى، ج ١، ص ٢٥-٢٩.
- (٢٢) ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ/١٤٢٩م)، النشر، ج ١، ص ٢٣٠-٢٣١.
- (٢٣) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٠٤.
- (٢٤) المرجع نفسه، ج ١، ص ٢٢٩.
- (٢٥) الداني (ت ٤٤٤هـ/١٠٥٣م)، المكتفي، ص ١٤٨.
- (٢٦) الأنصاري (ت ٩٢٦هـ/١٥٢٠م)، المقصد، ص ٥.
- (٢٧) ينظر: الفراء (ت ٢٠٧هـ/٨٢٢م)، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م، (ط ٣). ج ١، ص ٢٧٠. وفيه: «نزلت في نفر من أصحاب محمد ﷺ شربوا وحضروا الصلاة مع رسول الله ﷺ قبل تحريم الخمر..». وأبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ/٩٢٣م)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م، (ط ١)، ج ٨، ص ٣٧٦. وذكر فيه الطبري بالإسناد أنه «كان هذا قبل أن ينزل تحريم الخمر». والبغوي (ت ٥١٠هـ/١١٢٢م)، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ، (ط ١)، ج ١، ص ٦٢٦. والزمخشري (ت ٥٣٨هـ/١١٤٣م)، الكشاف، ج ٢، ص ٨١. وابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ/١١٢٢م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ، (ط ١)، ج ٢، ص ٥٦. وفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ/١٢١٠م)، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ، (ط ٣)، ج ١٠، ص ٨٥. والفَرطبي (ت ٦٧١هـ/١٢٧٣م)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٤م، (ط ٢)، ج ٥، ص ٢٠٠.
- (٢٨) الأشموني (ت ١١٠٠هـ تقريباً)، منار الهدى، ج ٢، ص ٤٣٣.
- (٢٩) المبرد (ت ٢٨٦هـ/٨٩٩م)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٨م، (ط ٥)، ج ٣، ص ١٥٠٤.
- (٣٠) أبو زكريا النووي (ت ٦٧٦هـ/١٢٧٧م)، التبيان في آداب حملة القرآن، تحقيق: محمد الحجار، دار ابن حزم، بيروت،

- ١٩٩٤م، (ط٣)، ص ١٢٠.
- (٣١) ابن الجَزْرِيّ (ت ٨٣٣هـ/٤٢٩م)، النَّشْر، ج ١، ص ٢٢٩.
- (٣٢) الأشمونيّ (ت ١١٠٠هـ تقريباً)، منار الهدى، ج ١، ص ٣٧.
- (٣٣) ابن الجَزْرِيّ (ت ٨٣٣هـ/٤٢٩م)، النَّشْر، ج ٢، ص ٢٠٤.
- (٣٤) ينظر: المرجع نفسه، ج ١، ص ٣٣٣.
- (٣٥) الفَرطَبِيّ (ت ٦٧١هـ/٢٧٣م)، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٠، ص ١٩٠. والأشمونيّ (ت ١١٠٠هـ تقريباً)، منار الهدى، ج ١، ص ٢١٣-٢١٤.
- (٣٦) ابن الجَزْرِيّ (ت ٨٣٣هـ/٤٢٩م)، النَّشْر، ج ١، ص ٢٢٧. والأشمونيّ، منار الهدى، ج ١، ص ١٢٧.
- (٣٧) أيمن الشّوّاء، من أسرار الجُمَل الاستثنائية، (دراسة لغوية قرآنية) دمشق، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ٢٠٠٦م، (ط١)، ص ٣٢٤-٣٢٥. وفيه إحالات وافية على مظانّ المسألة.
- (٣٨) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٠م، (ط٢)، ص ٢٧.
- السجلماسيّ (ت بعد ٧٠٤هـ/٣٠٥م)، المنزِع البديع في تجنيس أساليب البديع، تحقيق: علاء الغازي، الرّباط، مكتبة المعارف، ١٩٨٠م، (ط١)، ص ٤٢٩. وابن معصوم المدنيّ (ت ١١٢٠هـ/١٧٠٧م)، أنوار الرّبيع في أنواع البديع، تحقيق: شاكِر هادي شكر، العراق، مطبعة النعمان بالنّجف، ١٩٦٨م، (ط١)، ج ٦، ص ٥٣.
- (٣٩) السيوطي (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م)، شرح الصّدور بشرح حال الموتى والقبور، تحقيق: عبد المجيد طعمة حلبي، لبنان، دار المعرفة، ١٩٩٦م، (ط١)، ص ١٨٢.
- (٤٠) ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ/١٣٦٠م)، مُغني اللّبيب عن كُتُب الأعراب، تحقيق: المبارك وحَمْد الله، طهران، مؤسسة الصّادق، ١٣٧٨هـ، ط ٣، ج ١، ص ٥٠٢.
- (٤١) الأشمونيّ (ت ١١٠٠هـ تقريباً)، منار الهدى، ج ٢، ص ٣٤٠.
- (٤٢) أبو البقاء العُكْبَرِيّ (ت ٦١٦هـ/١٢١٩م)، التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، بلا تاريخ، ج ١، ص ٢٥-٢٦. وأيمن الشّوّاء، الجامع لإعراب جُمَل القرآن الكريم، دمشق، مكتبة الغزالي، ٢٠٠٠م، ط ١، ص ٤٨.
- (٤٣) الدّاني (ت ٤٤٤هـ/١٠٥٣م)، المُكتفى، ص ١٥١. والشّوّاء، من أسرار الجُمَل الاستثنائية، ص ٣٢٦.
- (٤٤) أبو جعفر النّحاس (ت ٣٣٨هـ/٩٥٠م)، القطع والائتناف، ص ٢٠٩. والدّاني (ت ٤٤٤هـ/١٠٥٣م)، المُكتفى، ص ١٩٣.
- (٤٥) ابن الجَزْرِيّ (ت ٨٣٣هـ/٤٢٩م)، النَّشْر، ج ١، ص ٢٣١.
- (٤٦) ابن هشام (ت ٧٦١هـ/١٣٦٠م)، مُغني اللّبيب، ج ٢، ص ٧١٠-٧١٤. وفي حاشية ٧١٤ منه أنّ موجز القِصّة: أنّ عروة ابن الرّبيّ بن العوّام (ت ٩٣هـ) فهم من الآية السّابقة جواز الطّوافِ وعدمه، فقالت له: كلاً، لو كانت كما تقول كانت: ﴿فلا جناح ألاّ يطوّف بهما﴾، أي: إنّ قوله تعالى: ﴿فلا جناح﴾ ليس نفيّاً لوجوب الطّوافِ، بل هو نفيٌّ للإثم الذي توقّعه الأنصارُ إذا طأفوا بالصّفّاء والمرورة بعد أن كانَ عليهما في الجاهليّة صنّمان. ويُظنّر أيضاً: أيمن الشّوّاء، معجم أسماء الأفعال في اللغة العربيّة، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، ٢٠٠٦م، ط ١، ص ١٠٠.
- (٤٧) الفراء (ت ٢٠٧هـ/٢٢٢م)، معاني القرآن، ج ١، ص ٩٥. والطّبريّ (ت ٣١٠هـ/٩٢٣م)، جامع البيان في تأويل القرآن، ج ٣، ص ٢٣٠. والرّزّاج (ت ٣١١هـ/٩٢٣م)، معاني القرآن وإعرابه المنسوب للرّزّاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٨م، ط ١، ج ١، ص ٢٣٣. والرّمخسريّ (ت ٥٣٨هـ/١١٤٣م)، الكشّاف، ج ١، ص ٣٤٩-٣٥٠. والرّزّازيّ (ت ٦٠٦هـ/١٢١٠م)، مفاتيح الغيب، ج ٤، ص ١٣٨.

(٤٨) أبو جعفر النَّحَّاس (ت ٣٣٨هـ/٩٥٠م)، القطع والائتناف، ص ١٧١.

(٤٩) الدَّانِي (ت ٤٤٤هـ/١٠٥٣م)، المُكْتَفَى، ص ١٧٨.

(٥٠) ابن الجَزْرِيّ (ت ٨٣٣هـ/١٤٢٩م)، النَّشْر، ج ١، ص ٢٣١.